القروض الاستهلاكية في الجزائر بين منعها وإعادة إطلاقها

د/ فلة عاشور
جامعة بسكرة

الملخص :

تم إلغاء القرض الاستهلاكي في سنة 2009 تخوفا من الزيادة المفرطة في مديونية العائلات وتفاقم حجم الواردات الاستهلاكية خاصة، وتم إعادة إطلاقه في ظروف مختلفة في ظل انخفاض ملحوظ لمداخيل العائلات الناتج عن ارتفاع الأسعار، حيث تم توجيهه لاقتناء الإنتاج الوطني، ومع ذلك فقد لا يكون له تأثير إيجابي قوي على الإنتاج والاقتصاد الوطني، بل وقد يؤدي إلى رفع الأسعار وزيادة فاتورة الواردات ما لم يرافقه قيود وشروط تتعلق بنسبة الإدماج.

Résumé :

Le crédit à la consommation avait été supprimé en 2009 sous prétexte qu'il risquait de provoquer un surendettement des ménages, Aujourd'hui, la situation financière s'est inversée.Le crédit à la consommation intervient dans une période de baisse sensible des revenus des ménages, attaqués par la hausse des prix et l'inflation . LE CREDIT CONSO Supposé favoriser la production nationale, il risque d'avoir un faible impact sur l'économie algérienne, et il va soutenir principalement l'importation d'autant plus qu'on n'a fixé aucune condition en matière d'intégration des produit.

مقدمة:

تكتسب القروض الاستهلاكية أهميتها من خلال تأثيرها الإيجابي المحتمل على الإنتاج الوطني خاصة إذا كانت موجهة فقط للإنتاج الوطني، وبعد أن كانت متاحة لمختلف فئات السلع قبل سنة 2009 فإنه وبعد وقفها ومنعها تم إعادة بعثها قانونيا في 2015 محصورة فقط في القروض الاستهلاكية الموجهة للإنتاج الوطني و لفئات سلعية ومنتجات معينة تريد الدولة تشجيع إنتاجها على رأسها السيارات السياحية، **فهل تحققت أهداف منع هذه القروض؟ وهل يمكن أن يحقق إعادتها إلى السوق الآثار الإيجابية المنتظرة؟**

أولا. منع منح القروض الاستهلاكية في 2009:

في سنة 2008 عرف حجم القروض الاستهلاكية نموا بحوالي 20-25 %مقارنة بسنة 2007، بسبب التسهيلات التي أتاحتها البنوك في ذلك الوقت، حيث بلغت حصيلة القروض التي منحتها البنوك في سنة 2008 فقط حوالي 2045 مليار دج تشكل القروض الاستهلاكية الموجهة للعائلات منها حوالي 10% ، منها 4% موجهة لاقتناء السيارات والأجهزة الكهرومنزلية والتأثيث[1] وتم اتخاذ القرار بوقف منح القروض الاستهلاكية لسببين رئيسيين: التحكم في فاتورة الواردات الاستهلاكية التي تفاقمت بسبب هذه القروض، والسبب الثاني التحكم في حجم مديونية العائلات الجزائرية، فأما عن السبب الثاني فإننا لا نرى أنه صحيح لأن القروض الاستهلاكية تم تعويضها بتكثيف بآلية القروض العقارية التي تزايدت بشدة في السنوات الموالية لاتخاذ القرار.

أما عن السبب الأول فيمكن تتبعه من خلال الجدول التالي الذي يتضمن تطور حجم الواردات والواردات الاستهلاكية قبل قرار وقف القروض الاستهلاكية وبعده:

الجدول(01): تطور حجم ومعدلات نمو: إجمالي الواردات والواردات الاستهلاكية في الجزائر بين2005-2014(مليون دولار)

السنوات	إجمالي الواردات	معدل النمو%	الواردات الاستهلاكية	معدل النمو%
2005	20357		3107	
2006	21468	5,45	3011	-3,08
2007	27631	28,70	3752	24,60
2008	39478	42,87	5036	34,22
2009	39287	-0,48	6145	22,02
2010	40212	2,35	5987	-2,57
2011	47300	17,62	7944	32,66
2012	50376	6,50	9997	25,84
2013	54903	8,98	12205	22,08
2014	58330	6,24	10287	-15,71

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنوات: 2008، 2010، 2015، موقع: http://www.bank-of-algeria.dz

حيث يتضح بأنه وقبل اتخاذ القرار عرفت فاتورة الواردات الاستهلاكية تزايدا ملحوظا في 2007 و2008، ومباشرة بعد اتخاذ قرار وقف القروض الاستهلاكية تراجع حجم الواردات الاستهلاكية في سنة 2010 فقط، ومنذ سنة 2010 وكما يتضح في الجدول عاودت الواردات الاستهلاكية التزايد وبمعدلات نمو مرتفعة أكثر من معدلات نمو إجمالي الواردات، وهذا يعني بأن قرار وقف القروض الاستهلاكية لم يكن ذا أثر قوي على مستوى تخفيض فاتورة الواردات الاستهلاكية، إذ أن هذه الأخيرة قد تكون مرتبطة بعوامل أخرى لم تتصدى لها السياسة بعد.

ومن ناحية أخرى على مستوى معدلات التضخم فقد عرفت تزايدا خلال فترة تزايد هذا النوع من القروض وتراجعت بعد اتخاذ القرار من 5.74% سنة 2009 إلى 3.91%في

سنة 2010، وعاودت الارتفاع بعد ذلك تماشيا مع عودة ارتفاع حجم فاتورة الواردات الاستهلاكية، ولذلك نعتقد بأن مبررات القرار المتخذ لم تكن فعلية، أو أن القرار لم يكن فعالا لتحقيق مبرراته.

إعادة إطلاق القرض الاستهلاكي 2015:

في ماي 2015 صدر المرسوم التنفيذي 15-114 الذي يتضمن إعادة بعث القرض الاستهلاكي بمجموعة من الشروط والقيود، وهذا بهدف تفعيل الأداة لتشجيع الإنتاج الوطني، وتشجيع القدرة الشرائية للمواطنين،[2] وهذا ضمن سياق الإنعاش الاقتصادي خارج المحروقات.

وقد أوضح المرسوم بأن هذا القرض يجب أن لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر ولا يتجاوز الخمس سنوات، وأن لا تتجاوز أقساط تسديد القرض في أي حال 30% من المداخيل المنتظمة للمستفيد من القرض.

كما تم حصر وتحديد المنتجات المعنية بالقرض الاستهلاكي الجديد ضمن مجموعة المنتجات التالية:

الجدول(02): قائمة المنتجات المعنية بالقرض الاستهلاكي الجديد

الأنشطة	نوع المواد
تصنيع السيارات والدراجات النارية.	السيارات السياحية والدراجات النارية وثلاثية الأبعاد.
تصنيع الأجهزة المكتبية ومعالجة المعلومات.	الحواسيب وباقي العتاد المعلوماتي وملحقاته.
تصنيع الهواتف والألواح الإلكترونية والهواتف الذكية.	الهواتف والهواتف الخلوية والألواح الالكترونية.
تصنيع الأجهزة الالكترونية ومختلف الأجهزة الكهرومنزلية.	أجهزة التلفزيون، الفيديو، الصوت، ألات التصوير، الكاميرات الرقمية أجهزة التدفئة، المكيفات الهوائية، المبردات، معدات الطبخ المنزلي، معدات الغسيل المنزلي، الأجهزة الكهرومنزلية الصغيرة.
الإنتاج الصناعي لجميع الأثاث الخشبي للاستعمال المنزلي.	جميع الأثاث الخشبي وملحقاته.
صناعة النسيج والجلود.	صناعة أغطية المفروشات والسجاد والأغطية والبساط.
مواد البناء.	الخزف والخزف الصحي.

المصدر:القرار الوزاري المشترك المؤرخ في31-12-2016 يحدد شروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي، الجريدة الرسمية رقم01 بتاريخ 06-01-2016.

كما أن البنوك حرة في تحديد مدة القرض وسعره وشروطه حسب نوعية المنتج المعني بالقرض وحجم القرض،[3] وقد تصل قيمة القرض إلى 200مليون سنتيم.[4]

تأخر إنطلاق العمل بالقرض الاستهلاكي:

تأخرت بداية تطبيق واستخدام القرض بسبب تأخر إتمام الإجراءات المتعلقة به، فإلى جانب قائمة المنتجات المعنية سابقة الذكر، عمل بنك الجزائر على إنشاء ما يسمى بمركزية المخاطر، والذي يعمل كهيئة استشارية للحصول على المعلومات اللازمة حول

المقترض من أجل اتخاذ القرار السليم بمنحه القرض من عدمه، حيث كانت نشأته القانونية ضمن المادة 98 من الأمر03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتي تنص على: "ينظم بنك الجزائر ويسير مصلحة مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر العائلات ومركزية المستحقات غير المدفوعة"، وتعد مركزية المخاطر مصلحة لتمركز المخاطر وتكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة ومبالغ القروض غير المسددة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية،[5] ويمنع استعمال المعلومات المبلغة للبنوك والمؤسسات المالية من قبل مركزيات المخاطر إلا في إطار قبول القروض وتسييرها، ولا تستعمل هذه المعلومات بأي حال من الأحوال لأغراض أخرى، لا سيما الاستشراف التجاري أو التسويقي. وتعد مركزية المخاطر، قاعدة للمعطيات المصرح بها من طرف المصارف والمؤسسات المالية يتم استشارتها "على الخط" من طرف المشاركين والزبائن المقترضين، مما يسمح للمصارف بتسيير أفضل لمخاطر القرض، وتتضمن مركزية المخاطر التي تصنف على ثلاثة أنواع الأولى للشركات والثانية للأسر والثالثة للقروض غير المسترجعة،[6] ومع ذلك تأخرت الجاهزية التقنية والعملية إلى غاية سبتمبر 2015 حين تم عقد ندوة من طرف بنك الجزائر لاستعراض نظام مركزية المخاطر الجديد والذي أنجز بالتعاون مع المؤسسة البرتغالية **NOVABASE BUSINESS** وبمرافقة البنك العالمي وباحترام ومراعاة للمعايير الدولية، ويتميز الجهاز بالقدرة على معالجة سريعة ل200 استشارة خلال 24 ساعة، ولكن البنك الذي يقوم بمنح قرض لا يتناسب مع قدرة العميل على السداد عليه أن يتحمل المسؤولية ولا ينتظر التعويض.[7]

القرض الاستهلاكي في ظل تدهور أسعار النفط:

يختلف الخبراء الاقتصاديون في تصريحاتهم بين مؤيد لهذه القروض وبين رافض لها أو ينادي بتأجيلها في ظل الأزمة، فالاتجاه الذي ينادي بتأجيل العمل بالقروض الاستهلاكية يبرره أن هذه القروض ستؤدي إلى زيادة الطلب على بعض السلع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها،[8] أما الاتجاه الذي ينادي بتطبيق هذه القروض يستند إلى طبيعة الأزمة وضرورة البحث عن بديل للمحروقات من خلال تحفيز الإنتاج الوطني، وتعتبر القروض الاستهلاكية محفزا جيدا لزيادة الطلب وبالتالي زيادة حجم الإنتاج الوطني وتقليص فاتورة الواردات، وبأن الدولة وفي ظل الأزمة وتراجع حجم الإيرادات عليها أن تقلص النفقات

الإدارية وأن لا تتعرض لتخفيض النفقات الاجتماعية والاقتصادية، لأن هذا التراجع سيزيد من حدة الأزمة.[9]

وهذا ما يضعنا أمام إشكالية هامة جدا وهي هل يستجيب الاقتصاد الجزائري لفرض الطلب يحفز العرض أم العرض يخلق الطلب؟

إضافة لكون العائلات الجزائرية تتميز بنزعة استهلاكية حادة وضعف مرونة جهاز الإنتاج فإننا نعتقد بأن القروض الاستهلاكية سوف تؤدي دون شك –إلى جانب تأثير أسعار الفائدة– إلى ارتفاع في الأسعار، وهو ما سيزيد من حدة الآثار السلبية للأزمة النفطية.

الخاتمة:

يعتمد الاقتصاد الجزائري على المحروقات التي تتميز أسعارها بعدم الاستقرار ولذلك يعاني الاقتصاد الجزائري في كل مرة من تأثره بالصدمات النفطية، وهو ما يستدعي دائما جهودا لدعم الإنتاج خارج المحروقات، وتعتبر الفرضية الكينزية:

طلب فعال ⟵ **زيادة العرض** ناجحة في خروج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد التي عرفها في 1929 ولكنها ليست ناجحة في كل وقت وفي أي بلد، لأنها إذا طبقت في اقتصاد يعاني من ضعف في مرونة جهاز الإنتاج ستسبب في خلق الضغوط التضخمية، كما أن استخدام القروض الاستهلاكية قد يساعد في تحسين المستوى المعيشي للأفراد في ظل ارتفاع الأسعار فإنه قد يؤدي لزيادة مديونية العائلات وخلق الآثار السلبية المرافقة للتمادي في الاستهلاك.

وبعيدا عن أسعار الفائدة يستطيع أصحاب الفوائض الذين يرفضون التعامل مع البنوك الربوية أن يضعوا فوائضهم لدى البنوك الإسلامية كجزء من مساهمة في تمويل عقود المرابحة، حيث تقوم البنوك باستخدام هذه الأموال في تمويل عقود المرابحة بالبيع بالتقسيط وتتقاسم هامش الربح المعلوم مع الزبائن أصحاب الفوائض.

الهوامش:

[1] **الحكومة تلزم البنوك بوقف القروض الاستهلاكية**، http://www.djazairess.com، تاريخ لإطلاع18-01-2016

[2] تصريح وزير الصناعة والمناجم عبد السلام بوشوارب، وكالة الأنباء الجزائرية، www.aps.dz، تاريخ الإطلاع 18-01-2016.

[3] تصريح إذاعي للسيد عبد الرحمان بن خالفة وزير المالية، 04-01-2016، www.radioalgerie.dz، تاريخ الإطلاع 21-01-2016

[4] تصريح إذاعي للسيد بوعلام عبد الجبار رئيس ABEF، 05-01-2016، www.radioalgerie.dz، تاريخ الإطلاع21-01-2016.

[5] المادة98 من الأمر03-11، الجريدة الرسمية العدد52 بتاريخ 27-08-2003.

[6] **بنك الجزائر يشدد الرقابة على القروض العقارية وقروض الشركات**، www.djazairess.com، تاريخ الإطلاع20-01-2016.

[7] **بنك الجزائر جاهز لعودة القروض الاستهلاكية**، www.elkhabar.com، تاريخ الإطلاع: 20-12-2015.

[8] **مختصون يقترحون تأجيل القروض الاستهلاكية**، www.annasronline.com، تاريخ الإطلاع: أوت 2015.

[9] تصريح إذاعي للخبير الاقتصادي عبد المالك سراي، 31-12-2014.